

Distr.: General
3 May 2010
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الدورة الرابعة عشرة
البند 10 من جدول الأعمال
المساعدة التقنية وبناء القدرات

تقرير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي، ميشيل فورست*

موجز

يقدم الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي هذا التقرير إلى الدورة الرابعة عشرة للمجلس وفقاً للولاية التي أنشأتها لجنة حقوق الإنسان في قرارها 70/1995، ولييان رئيس مجلس حقوق الإنسان PRST/9/1.

ويبدأ الخبير المستقل بالإشارة إلى حالة حقوق الإنسان في هايتي قبل الزلزال الذي وقع في 12 كانون الثاني/يناير 2010. ويقوم بعد ذلك بتحليل تأثير الزلزال على حقوق الأشخاص. ويبرز بصفة خاصة عواقب الزلزال ليس على المشردين داخليا في بور-أو-برنس وحدها وإنما أيضا في المناطق الأخرى من هذا البلد. ويسلط الضوء على المخاطر المتراكمة وعلى ما تعانيه الفئات الضعيفة من مشقة شديدة، تفاقمت بفعل الزلزال، ولا سيما النساء اللواتي تعرضن لأشكال من العنف القائم على نوع الجنس، والأطفال الذين انفصلوا عن أسرهم، واليتامى، والأطفال المستعبدون، والمعوقون الذين كانت تحفل بهم هايتي، والمعوقون الجدد الذين أوجدهم الزلزال. ويشدد على ضرورة وقف جميع عمليات الإعادة القسرية إلى هايتي بسبب الأزمة الإنسانية المستمرة.

* تأخر تقديم هذا التقرير.

GE.10-13202 (EXT)

ويدرس الخبير المستقل أيضا تأثير الزلزال على المؤسسات العامة والدعائم التي تقوم عليها سيادة القانون. وهو يصف بصفة خاصة حالة الشرطة الوطنية الهايتية، والعدالة، والسجون، ومكتب أمين المظالم بعد وقوع الزلزال. كما يشير إلى أهمية إدماج منظور يقوم على القانون في إعادة إعمار البلد. وختاما، يشير الخبير المستقل إلى ضرورة الاستمرار في الإصلاحات التي قدم تقييما لها في تقريره الصادر في حزيران/يونيه 2009 (A/HRC/11/5).

وفي الختام، يعرض التقرير توصيات الخبير المستقل مقسمة إلى ثلاثة أقسام. ويتعلق أولها بالأخطار التي تتعرض لها الحقوق في سياق الأزمة الإنسانية ويتضمن توصيات بشأن المشردين وإنفاذ طرق الحماية، وإعادة التوطين والتأهيل، ومكافحة أعمال العنف المرتكبة ضد النساء، وحماية الأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة، وحقوق المهاجرين، ومجال السجون والعدالة. وفي القسم الثاني، يوصي الخبير المستقل بمراعاة الحقوق في عملية إعادة إعمار هايتي، ويعرب في القسم الثالث عن تأييده للإصلاحات التي يتم إدخالها فيما يتعلق بالشرطة والعدل وفي قطاع السجون وعلى مكتب أمين المظالم، وفي قوة مكافحة الفساد، وعن تأييده لتطبيق اللامركزية وإيلاء مكان أكبر للمرأة في حكم هايتي.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	الفصل
4	14-1	أولاً - مقدمة
4	7-1	ألف - تأثير الزلزال على الولاية
5	14-8	باء - الولاية قبل 12 كانون الثاني/يناير 2010
6	64-15	ثانياً - الزلزال وعواقبه بالنسبة لحقوق الإنسان
6	18-15	ألف - الأخطار التي تتهدد حقوق الإنسان خلال الأزمة الإنسانية
8	24-19	باء - المشردون داخليا
9	38-25	جيم - الفئات الضعيفة
13	64-39	دال - تفويض أركان سيادة القانون
18	90-65	ثالثاً - الإصلاحات التي يتعين مواصلتها
18	77-66	ألف - توطيد سيادة القانون
20	79-78	باء - مكافحة الفساد
21	85-80	جيم - عامل الأخذ باللامركزية/نقل السلطات في ممارسة حقوق الإنسان
22	90-86	دال - مكانة المرأة في الحكم
23	105-91	رابعاً - التوصيات
		ألف - فيما يتعلق بالأخطار التي تتهدد حقوق الإنسان في أثناء
23	97-91	الأزمة الإنسانية
25	98	باء - فيما يتعلق بإعادة الإعمار
26	105-99	جيم - فيما يتعلق بما يتعين مواصلته من إصلاحات

أولاً - مقدمة

ألف - تأثير الزلزال على الولاية

1- سوف يظل الزلزال الذي وقع في 12 كانون الثاني/يناير 2010 الذي دمر بور-أو-برنس وحاكميل وغيرهما من مدن هايتي إلى الأبد من أفضع الكوارث الإنسانية، وسيبقى الشعور بتبعاته في جميع أنحاء البلاد لسنوات عديدة قادمة. وقد وجه الخبير المستقل فور وقوع الكارثة رسالة تعزية ومواساة إلى الرئيس رينيه بريفال والأمين العام للأمم المتحدة، معرباً فيها عن مشاركته لجميع الأسر التي فقدت الأقارب والأصدقاء أحزانها وآلامها، سواء كانت في عداد سكان هايتي أو الموظفين الدوليين.

2- ويود الخبير المستقل أن يعرب عن أصدق التعازي والمواساة والامتنان للذين عمل معهم من أهل هايتي ومن موظفي الأمم المتحدة. ويود أن يعرب عن تقديره لما أبدوه من الكفاءة المهنية والتصميم والشجاعة في أثناء الزلزال وبعده.

3- وقد ضاعف من تأثير الكارثة بالتأكيد اقتران وقوع هذا الزلزال الشديد القوة في إطار الدولة التي لا تزال هشة بما تعانيه من فقر مدقع. ومما يدل على مدى الأزمة الإنسانية التي تواجه البلد سلسلة الأرقام المتلاحقة، التي لا تكف عن الازدياد، للقتلى والمفقودين، والصعوبة المستمرة في تقدير عدد المشردين، والصور الدائر عرضها على شاشات التلفزيون في جميع أنحاء العالم، والأسئلة المتناقضة أحيانا عن مسؤوليات البعض والبعض الآخر، والهزات الأرضية اللاحقة التي توالى بعد ذلك لعدة أسابيع، والشائعات التي اهترت لها العاصمة طوال عدة أيام. وفي هذا النوع من الأزمات غير المسبوقة بالذات تتعرض حقوق الإنسان للخطر بسبب ما ينجم عنها من العنف، والصراع من أجل البقاء على قيد الحياة الذي يكون فيه أشد الناس ضعفا هم في نفس الوقت أشدهم فقرا وعرضة للخطر. ولقد كتب الكثير عن حالة الفقر المدقع التي عاشها شعب هايتي طيلة عدة أسابيع وعن الصعوبات المحيطة بالاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية منذ بلوغها هذا المدى. وتبين هذه الحالة التي بلغت الأزمة الإنسانية والكارثة الطبيعية مدى ارتباط مسألة حقوق الإنسان بالاستجابة التي يوفرها المجتمع الدولي لتلبية احتياجات السكان من المساعدة.

4- وفي هذا النوع من الأزمات الإنسانية أيضا يتجلى الترابط بين جميع حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة، سواء في ذلك الحقوق المدنية والسياسية، أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك الحق في التنمية.

- 5- وكما أعلن في ختام تقرير الخبير المستقل المقدم في حزيران/يونيه 2009 (A/HRC/11/5)، ووفقاً لبيان رئيس مجلس حقوق الإنسان في 24 أيلول/سبتمبر 2008¹، ركز الخبير المستقل جهوده خلال البعثات الثلاث التي قام بها هذا العام على تيسير إمكانية أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في هايتي، بهدف وضع الشروط اللازمة لإعمالها بدءاً بنموذجين، الحق في التعليم والحق في الصحة. علاوة على ذلك، كان من المتوقع أن تخصص أفرع لمواضيع أخرى، مثل مسألة "الأطفال المستعبدين" والهجرة ومسألة "المرحّلين".
- 6- غير أن الخبير المستقل، نظراً للأزمة التي تلت الزلزال، والتي سيطول أمدها على الأرجح، رأى نفسه مسؤولاً عن تكريس جزء من المساعدة التقنية المكلف بتقديمها لقضايا حقوق الإنسان الأكثر إلحاحاً في ظل الأزمة الإنسانية والموضع الذي ينبغي أن يكرس لحقوق الإنسان والحكم في إعادة اعمار هايتي.
- 7- وسوف تشكل المسائل الأخرى المتعلقة بأعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ودور الحكومات المحلية (البلديات، ومجالس إدارة القطاعات المحلية، وجمعيات القطاعات المحلية)²، هيكل التقارير القادمة. أما المسائل الأخرى التي جرى تناولها في التقرير السابق فلا تزال ذات صلة بل زادت أهميتها في ظل الوضع الراهن.

باء- الولاية قبل 12 كانون الثاني/يناير 2010

- 8- يقدم الخبير المستقل هذا التقرير إلى الدورة الرابعة عشرة للمجلس وفقاً للولاية التي أنشأتها لجنة حقوق الإنسان في قرارها 70/1995، وبيان رئيس مجلس حقوق الإنسان PRST/9/1 الذي دعا المجلس بموجبه الخبير المستقل الجديد للتوجه في بعثة إلى هايتي وتقديم تقرير سنوي إلى المجلس.
- 9- ويغطي التقرير الفترة ما بين شهر آذار/مارس 2009 وآذار/مارس 2010 التي قام خلالها الخبير المستقل بثلاث بعثات³، وتوجه إلى خارج العاصمة، وخاصة إلى غونايف وجيريمي وليمز ابريكوت وأوانامينت وليكاي، وكاب هايتيان، وهو يود أن يعرب عن امتنانه للعديد من الهايتيين الذين التقى بهم خلال بعثاته، وكذلك في باريس ونيويورك وأوتاوا ومونتريال وجنيف.

¹ "11- ويدعو المجلس الخبير الجديد إلى مواصلة العمل الذي بدأه سلفه وإنجاز مهمته بالإسهام بتجربته وخبرته وتقديم مساهمته في سبيل إعلاء حقوق الإنسان في هايتي، مع التركيز بوجه خاص على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية." الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والستون، الملحق رقم 53 (A/63/53/Add.1)، الفصل ثالثاً، PRST/9/1.

² تنقسم جمهورية هايتي إلى 10 مقاطعات و41 محافظة و133 بلدية و565 قضاء.

³ في الفترة من 27 نيسان/أبريل إلى 9 أيار/مايو 2009، ومن 29 آب/أغسطس إلى 7 أيلول/سبتمبر 2009، ومن 23 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 1 كانون الأول/ديسمبر 2009.

- 10- ويود الخبير المستقل أن يشكر السلطات الهايتية التي هيأت للبعثات أن تتم في أفضل الظروف. كما يشعر بالامتنان للرئيس رينيه بريفال لما لقي من دفء الترحيب والحواطره المتعلقة بمستقبل البلد، ولرئيس الوزراء ميشيل بيير لويس وغيره من أعضاء الحكومة والبرلمان الذين تمكن من الالتقاء بهم، مرارا في بعض الأحيان، على صراحة تعليقاتهم.
- 11- واجتمع الخبير المستقل أيضا بانتظام في الموقع مع الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ونائبه، ويود أن يشكر جميع أعضاء فريقه الذين قدموا الدعم الفعال في مجال الخدمات اللوجستية والأمن والعلاقات العامة. وقد أجرى أيضا في الفترة بين البعثات التي قام بها وحتى الأيام الأولى من يناير 2010 محادثات هاتفية منتظمة مع الممثل الخاص للأمين العام وعدة أعضاء في البعثة، الأمر الذي أتاح له الإلمام بالتطورات على الصعيد السياسي والاقتصادي والأمني في هايتي.
- 12- ويتوجه الخبير المستقل بالشكر أيضا إلى رؤساء وكالات الأمم المتحدة الرئيسية ومنظمة الدول الأمريكية الذين تمكن من الالتقاء بهم وإلى أعضاء السلك الدبلوماسي الموجودين في بور-أو-برنس، الذين أتيح له تبادل وجهات النظر معهم في مناسبات مختلفة بشأن دور المجتمع الدولي وطرائق عمله في هايتي.
- 13- فلقد قدم الأعضاء في شعبة "حقوق الإنسان" وشعبة "العدالة" في بعثة الأمم المتحدة له الدعم الذي لا يتزعزع في كل من بور-أو-برنس وخلال أسفاره، وأطلعوه على تقييمهم للحالة وللتقدم المحرز في الإصلاحات الجارية. ويود الخبير المستقل أن يشير إلى أن هاتين الشعبتين شريكتان قيمتان له في تنفيذ المهمة التي أناطها به المجلس.
- 14- وأخيرا، تمكن الخبير المستقل أيضا من الذهاب إلى نيويورك التي التقى فيها بممثلين لمجموعة أصدقاء هايتي، ومسؤولي الأمم المتحدة. واجتمع أيضا مع بول فارمر، نائب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة وأعضاء فريقه ليناقدش معهم مسألة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في هايتي، وإمكانية التعاون بين الولايتين.

ثانياً - الزلزال وعواقبه بالنسبة لحقوق الإنسان

ألف - الأخطار التي تتهدد حقوق الإنسان خلال الأزمة الإنسانية

- 15- سيمثل 12 كانون الثاني/يناير 2010 في هايتي حدا فاصلا بين ما قبله وما بعده، وسيكون لذلك أيضا تأثير مباشر على ممارسة الحقوق. فالزلزال الذي دمر بور-أو-برنس وجاكميل تدميرا كاملا والذي شعرت به مدن البلد الأخرى، لم تقتصر تداعياته على أرجاء البلد كافة، بل امتدت أيضا إلى بلدان الشتات وإلى المجتمع الدولي بأسره، الذي احتشد كما

لم يحتشد من قبل لمد يد العون للبلد في آلامه بتقديم المساعدات الإنسانية، وللمشاركة كذلك في إعادة إعمارِه.

16- ومن الضروري الإشارة إلى أن البلد كان يسير على طريق التقدم، ومن المهم التأكيد مجدداً على أن الزخم الذي عرفه البلد في الأشهر الأخيرة قد توقف فحسب، ولكنه لم ينكسر. فقد أحرز بالفعل تقدم ملحوظ في مجال الحقوق المدنية والسياسية، على الرغم من أنه ما زال أمام البلد شوط يقطعه قبل أن يفني نظام العدالة القضائية فيه بمقتضيات سيادة القانون. وقد تحسنت الحالة الأمنية، وانخفض عدد عمليات الاختطاف، وألقي القبض على زعماء العصابات الكبرى، وشكل كل ذلك لوحة تتم عن بوادر مشجعة. وكان في تعيين بيل كليتون مبعوثاً خاصاً للأمين العام للأمم المتحدة إشارة قوية إلى تعزيز الاستثمارات لخلق الوظائف في هايتي. ولا شك أن الحالة الآن أكثر خطورة، خصوصاً وأن وقوع الزلزال قد أدى لتوقف هذه العملية وأن بعضاً من قادة العصابات، في وقت إعداد هذا التقرير، قد أصبحوا مطلقي السراح من جديد، وأن الكارثة قد أثرت على الشرطة، وأن العدالة في بور-أو-برنس تتوقف في الوقت الحالي شيئاً ما على إعادة تشييد المباني. ومع ذلك فقد أدركت حكومة هايتي، بقيادة الرئيس بريفال، حجم المشكلة وهي تصب تركيزها، بدعم من المجتمع الدولي، على تقديم إجابات تؤكد فيها خاصة أن: "هذا عمل طويل الأجل. وسيكون من الخطأ إعادة بناء البلد على نفس الأخطاء. فليس الواجب اليوم إعادة بناء البلد، بل إعادة تأسيسه، وعلينا أن نعيد التفكير في هايتي من نوع آخر"⁴.

17- وكانت استجابة المجتمع الدولي للأزمة الإنسانية فورية وواسعة النطاق، مع وجود رغبة واضحة من جميع البلدان في تقديم المزيد من المساعدات السريعة لتلبية احتياجات السكان. ولم يُكتشف حجم الكارثة وعدد الضحايا المباشرين وغير المباشرين إلا تدريجياً. وعلى الرغم من صدور بعض الانتقادات لتنسيق المعونة الإنسانية، كثيراً ما يُنسى أن المجتمع الدولي كان يواجه وضعاً غير مسبوق وتعين عليه أن يتكيف تدريجياً مع ظروف هذا البلد.

18- وبغض النظر عن المسألة الإنسانية، أظهرت التجربة في الحالات الأخرى أن حقوق الإنسان تتعرض للخطر على الفور في حالات الأزمات والطوارئ. وقد أسرع الشعب المعنية بـ"حقوق الإنسان" في بعثة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان في هايتي إلى التنبيه لانتهاكات الحقوق التي شهدتها أو وردت إليها بلاغات عنها. وأرسلت العديد من الروايات إلى الخبير المستقل بشأن وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان في سياق العمليات الإنسانية. ولدى إعداد هذا التقرير، كانت ثلاث منظمات غير حكومية لحقوق الإنسان في بعثة إلى هايتي⁵ لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم التوصيات في هذا

⁴ مقابلة مع مجلة لوبوان *Le Point*، 16 شباط/فبراير 2010.

⁵ منظمة العفو الدولية، ومنظمة رصد حقوق الإنسان، و الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان.

الصدد. وشهادتها وما توصلت إليه من نتائج تبعث على القلق وقد تم إبلاغ الخبير المستقل بها.

باء- المشردون داخليا

19- وكان للزلازل والأزمة الإنسانية التي تلتها أثر كبير لم يقتصر على المدن المتضررة مباشرة بل شمل البلد بأسره، لأن مئات الآلاف من الهايتيين تركوا أنقاض منازلهم في الساعات والأيام التي تلت وقوع الزلزال لزيارة أسرهم، أو الإقامة لدى الأقارب أو الأصدقاء في مدن البلد الأخرى التي شهدت بذلك تدفقا جماعيا للمشردين.

20- وهكذا يعيش عدة مئات من آلاف من المشردين الآن في ظروف غير مستقرة، وكانت الأخطار الجسام لدى إعداد هذا التقرير تفرض عبئا ثقيلا على أمن المخيمات والمرافق، وخاصة بسبب بدء هطول الأمطار وخطر الأعاصير التي تجتاح البلاد في هذه الفترة. ولزم إجلاء عشرات الآلاف من الأشخاص حرصا على سلامتهم أو لأسباب أمنية، وطلب إلى ممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا⁶ تقديم الخبرة والمشورة للبعثة. وينبغي أن تمثل توصياته أيضا أداة قيمة للقوات المسلحة المسؤولة عن إدارة هذه التنقلات.

21- وليست المسافة مقدرة بالكيلومترات هي الأمر المهم في هذا الصدد ولكن المهم أن المتضررين يجدون أنفسهم بدون أي موارد، بل وأكثر عرضة للخطر، وفي حالة اقتصادية مروعة، وفي ظل نظام مجتمعي وأسري مدمر، وبالتالي فهم أشدّ تعرضا للمساس بحقوقهم. وهكذا يعدّ الأفراد الذين تركوا بيتيونفيل أو الأسر التي تركتها وانتقلت للإقامة في مأوى مؤقت في شان دي مارس أو في كارفور فوي في الواقع من المشردين داخليا.

22- وتمثل "المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي" ("المبادئ التوجيهية") التي اعتمدت في عام 1998 (E/CN.4/1998/53/Add.2) إطارا معياريا فريدا من نوعه للخطة الدولية التي تنص على الحق في عدم الترحيل تعسفا والإطار المؤسسي للمشردين داخليا ولبناء القدرات من أجل الحماية وإعادة التوطين وإعادة التأهيل. وتقتضي معالجة مسألة المشردين داخليا الأخذ باستجابة شاملة ومنهجية وفعالة، استنادا إلى نهج يفضل الممارسة الفعلية للحقوق الأساسية من جانب المشردين أنفسهم.

23- ويجب أن تُنشر هذه المبادئ وأن تجري مناقشتها على نطاق واسع، بما فيها إدارة العسكريين، وأن تطبق من جانب السلطات الهايتية والمنظمات الدولية وبخاصة مع مراعاة أن تتم إعادة توطين المشردين في مخيمات مؤقتة على أساس طوعي في المستقبل إلا في حالة الإخلاء لأسباب تتعلق بسلامة أو أمن الأشخاص. وبالمثل، يجب أن تجري إعادة توطين

⁶ رتب والتر كالين في 8 آذار/مارس 2010 اجتماعا غير رسمي مع الخبير المستقل على هامش دورة مجلس حقوق الإنسان، بغية توجيه انتباه المجتمع الدولي إلى المخاطر التي يتعرض لها المشردون في هايتي خلال هذه الفترة.

الأشخاص ذوي الإعاقة أو الذين بترت أطرافهم خلال الزلزال في امتثال للشروط الصحية المتعلقة بجسديتهم والنفسية.

24- وسوف تستغرق معالجة قضية المشردين بعض الوقت، وتقتضي، لا سيما في الأفكار التي تجرى بشأن إعادة الإعمار، إشراك المستفيدين في تحديد احتياجاتهم، وخاصة فيما يتعلق بالذين يرغبون منهم في العودة إلى ديارهم⁷.

جيم- الفئات الضعيفة

25- في حالات الأزمات الإنسانية أو الاضطرابات الكبيرة، تتعرض فئات معينة من السكان بصفة خاصة للخطر بسبب ضعفها، ويلزم إيلاء مزيد من الاهتمام لاحتياجاتها من الحماية. وتتمثل هذه الفئات بدرجة أساسية في النساء والأطفال والمسنين والمعوقين أو الذين يعانون من الصدمات النفسية أو بتر الأطراف أو الإصابة الشديدة.

1- المرأة والعنف القائم على نوع الجنس

26- أشار عدد من الشهود ذوي المصدقية إلى الحالة الصعبة التي تواجهها النساء، وخصوصا الحوامل أو اللواتي تصطحبن أطفالا صغارا جدا. فهن، نظرا لضعفهن المفرط، لا تملك سبل الوصول إلى توزيع المواد الغذائية أو قسائم المواد الغذائية؛ ويضطر بعضهن إلى السير لعدة ساعات أو لا تكون لديهن القوة اللازمة لنقل أكياس الأرز أو تتعرض لسرقة أكياس الأغذية في الطريق. وأفاد عدد من الشهود بحدوث زيادة كبيرة للغاية في أعمال البغاء القسري، وبخاصة في مقابل الأغذية أو قسائم الطعام. وأفاد العديد من الشهود بوقوع أعمال عنف ضد النساء والفتيات، وخاصة في المخيمات، ولكن أيضا في المناطق المختلفة من بور-أو-برنس وغيرها من المدن المتضررة التي أقيمت فيها ملاجئ مؤقتة.

27- وثمة ادعاءات بأن زيادة قدرها 150 في المائة طرأت على حالات العنف التي أبلغت عنها الشرطة الوطنية الهايتية، مما يعني أن هذه التقديرات أقل بكثير من الواقع بسبب أن العديد من النساء والفتيات كن تحجمن في الماضي وما زلن تحجمن عن تقديم الشكاوى. وتتمثل الأسباب الرئيسية التي تذكر لوقوع العنف الجنسي في انعدام الأمن داخل المخيمات، أو عدم وجود ضوء في الليل، أو الافتقار إلى المرافق الصحية المناسبة، أو عدم وجود الملاجئ، أو الخيام التي تفرض العيش مع الغرباء.

28- ويُرتكب عدد متزايد من هذه الاعتداءات من قِبل عصابات من الرجال الذين يرتكبون أعمال العنف دونما عقاب رغم أن أسماءهم معروفة. ويتفاقم هذا الوضع نظرا لتدمير

⁷ في وقت كتابة هذا التقرير، أبدت بعض الملاحظات ووجهت إلى الخبير المستقل بشأن عدم استشارة المشردين داخليا، وهذا صحيح بصفة خاصة بالنسبة للأشخاص الذين يعانون من الإعاقة، والمصابين بالشلل أو بالشلل النصفي أو الذين بترت أطرافهم في أعقاب الزلزال. وسيسعى الخبير المستقل للتحقق من هذه الادعاءات خلال بعثته القادمة.

المستشفيات الرئيسية التي كانت تقدم الرعاية لضحايا العنف من النساء وتمنحهن شهادة بذلك، وتفككت أوصال منظمات المجتمع المدني العاملة في هذه القضايا أو توقفت عن القيام بأي نشاط. ومع ذلك، منذ الأسبوع الثالث لوقوع الزلزال، بدأت بعض المنظمات (مثل دار المرأة Kay Fanm، والمركز التابع لمنظمة التضامن مع نساء هايتي، ومنظمة Fanm Décidé) في استقبال النساء من ضحايا العنف. ولا يبدو أن الشرطة الوطنية الهايتية تظهر استعدادا كبيرا لتلقي الشكاوى ومعالجتها، وينبغي أن تصدر سلطات الشرطة الوطنية الهايتية تعليمات واضحة بشأن كيفية الرد على هذا النوع من العنف، بما في ذلك جمع الشكاوى وزيادة الدوريات في المخيمات وحوالها. علاوة على ذلك، توقف المستشفى العام في بور-أو-برنس عن إصدار شهادات لضحايا العنف من النساء بذريعة أن ذلك ليس "خدمة أساسية".

29- ويجب أن تعامل مسألة العنف ضد المرأة باعتبارها أولوية عليا، ولا بد من اتخاذ تدابير لمكافحة الاستسلام للقضاء والقدر والإفلات من العقاب، ولتزويد النساء الضحايا أو المعرضات للخطر بمعلومات واضحة وكافية. ويجب إقامة أماكن محمية للمراحيض والصرف الصحي لحماية المرأة من فضول الرجال، ويجب أن تقوم دوريات من الموظفين (الشرطة الوطنية الهايتية وشرطة الأمم المتحدة) برصد المناطق المعرضة للخطر بشكل خاص.

30- وأخيرا، ينبغي أن يجري على نطاق واسع نشر المبادئ التوجيهية للتدخلات ضد العنف القائم على نوع الجنس في حالات الأزمات الإنسانية⁸ الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وأن يتم تقديمها لموظفي الشرطة الوطنية الهايتية والبعثة وغيرهما من المؤسسات. ذلك أنها تتضمن في الواقع عددا كبيرا من التوصيات العملية التي تنطبق على الحالة في هايتي.

-2 الطفل

31- والأطفال معرضون للخطر بشكل خاص في حالات الأزمات أو الكوارث الإنسانية ويتفاهم ضعفهم من جراء فصلهم عن أسرهم أو بيئتهم المعتادة، والافتقار إلى المعايير، وأعمال العنف التي تسود في الشوارع وفي المخيمات. وهم بالتالي معرضون لشبكات الاتجار التي كانت قائمة قبل وقوع الزلزال بكثير، ولكنها تفيد من هذا السياق الذي يسهل عليها القيام بنشاطاتها الإجرامية. ولقد قامت اليونيسيف والوكالات الأخرى بعمل ممتاز في مجال التوثيق، وتحديد الهوية، وجمع شمل الأسر، والإيواء، وتوفير الرعاية والحماية. ومع ذلك، نظرا لعدد الأطفال غير المصحوبين، بل والأيتام، بسبب التشريد السكاني الهائل في المدن الأخرى، هناك مخاطر مستمرة لارتكاب أعمال الاختطاف أو التبني غير المشروع أو العنف الجنسي ضد الأطفال. وما زال يوجد عدد كبير من القصر غير المصحوبين أو الأطفال الذين تستضيفهم

⁸ http://www.womenwarpeace.org/docs/GBV_Guidelines_French.pdf

أسر أخرى في ظل ظروف تشجع على الأخذ بممارسة "الأطفال المستعبدين"⁹ التي كانت قائمة قبل وقوع الأزمة الإنسانية. ويساور القلق الخبير المستقل بوجه خاص إزاء الادعاءات بوجود الاتجار بالأطفال إلى حد ما على خط الحدود مع الجمهورية الدومينيكية. وهو يوصي بتقديم الدعم على نطاق واسع لأعمال اليونيسيف والوكالات الأخرى المتخصصة، وبالاستفادة في مجال مكافحة ظاهرة "الأطفال المستعبدين" من التوصيات الواردة في تقرير المقررة الخاصة المعنية بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابه وعواقبه، عن بعثتها في هاييتي (A/HRC/12/21/Add.1) وفي التقرير السابق للخبير المستقل (A/HRC/11/5).

32- وتريد الأسر الأجنبية التي سبق لها أن أعدت سجلات التبني سرعة الانتهاء من اعتماد هذه الملفات، وذلك أحيانا مع المخازفة بتحويل الإجراءات القانونية التي وضعتها السلطات الهايتية عن مسارها. وحتى قبل وقوع الكارثة، تم توثيق بعض محاولات للاختطاف وللخروج عن الإجراءات. وتفيد مزاعم أخرى بوجود حالات للتبني أو محاولات للتبني من جانب الأسر الراغبة في القدوم لم يد المساعدة للأطفال في محنة. ووفقا لاتفاقية لاهاي بشأن حماية الطفل والتعاون في مجال التبني على الصعيد الدولي، ينبغي أن يُنظر إلى التبني الدولي كملاذ أخير بعد أن تستنفد جميع البدائل داخل البلد وبعد قرار من السلطات المختصة بعدم وجود أحد الوالدين أو وصي لرعاية الأطفال. ومن ثم فالأمر يتعلق بقيام السلطات الهايتية، بدعم من بعثة الأمم المتحدة، بضمان وضع الآليات والضمانات المناسبة لمنع إخراج الأطفال من من بلدهم دون المرور من خلال العملية القانونية الكاملة للتبني الدولي.

33- وبسبب الأخطار التي تتعرض لها المباني وتشريد أعداد هائلة من السكان، اضطر عدد كبير للغاية من الأطفال إلى قطع دراستهم لأجل غير مسمى، الأمر الذي سيزيد الحالة الصعبة شدةً من حيث الحق في التعليم في هاييتي.

3- الأشخاص ذوو الإعاقة

34- قبل الزلزال، كان عدد ذوي الإعاقة بالفعل في هاييتي 800 000، أي عُشر عدد سكان البلد؛ واليوم من المحتمل أن تتضخم نسبة المتبورة أطرافهم والمصابين بالشلل النصفي والشلل الرباعي نتيجة الزلزال والهزات الارتدادية التي أعقبته. وقد صرح وزير الدولة لإدماج المعوقين، ميشال بيان، بأن ما يزيد على 5 000 شخص سينضمون إلى صفوف المعوقين نتيجة للإصابات الناجمة عن الزلزال. ولاحظت اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أنه يجب على الدول بموجب الاتفاقية الدولية لحماية حقوق ذوي الإعاقة أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان حماية وسلامة الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات الخطر والكوارث

⁹ "الأطفال المستعبدون" -- والعبارة مشتقة من "reste avec" أي "البقاء مع" -- هم أطفال غالبا من أسر ريفية يرسلون إلى أسر أخرى في المناطق الريفية أو الحضرية من المفترض أن يتلقوا لديها التعليم في مقابل قيامهم بالعمل المنزلي. ونظرا لأنهم مُجبرون على العمل، فهم كثيرا ما يتعرضون للاستغلال، بما في ذلك عن طريق الاتصال الجنسي، ولا يتلقون بالضرورة التعليم الذي وُعدوا به.

من قبيل الزلازل.¹⁰ وقد أشارت المنظمات غير الحكومية المحلية العاملة في هذا المجال مرارا إلى الصعوبات التي لا تعزى فقط للإعاقة، كما هو الحال للأسف في كثير من البلدان، وإنما أيضا للفقر المدقع الذي ما زال تأثيره أشد على الذين يجدون صعوبة في العمل. ويواجه المجتمع الدولي الآن زيادة ملحوظة في عدد ذوي الإعاقة نتيجة الجروح والتشوهات وحالات بتر الأطراف في أعقاب الزلازل. وقدرت المنظمة الدولية للمعوقين، في مطلع شباط/فبراير، أنه يلزم عدد قدره 1000 من الأطراف الاصطناعية السفلى بحد أدنى لمواجهة العدد الكبير من حالات البتر بعد الزلزال الذي وقع في أوائل يناير/كانون الثاني. وقد تعرض المركز الرئيسي للأطراف الاصطناعية في هايتي قبل وقوع الكارثة ("الأيدي العاملة على شفاء هايتي") للتدمير إلى حد كبير، مما يزيد ضرورة التدخل لتقديم المساعدة الدولية في مجال الأطراف الاصطناعية والتقويم.

35- ويوصي الخبير المستقل بنشر "مبادئ توجيهية عامة لحماية وإدراج الجرحى وذوي الإعاقة"، الصادرة عن المنظمة الدولية للمعوقين¹¹، على نطاق واسع وتحسين استخدامها خلال عمليات الإحلاء بصفة خاصة.

36- وهو يوصي أيضا بأن يكلف مكتب أمين المظالم¹² بالتحقيق في الانتهاكات المحتملة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان احترام حقوقهم.

4- الإعادة القسرية

37- جرى توثيق حالات للإعادة القسرية للهايتيين والهايتيات في مناسبات عدة من قبل المنظمات الدولية والصحافة. وتم الإبلاغ عن العديد من حالات اعتراض المهاجرين الذين يحاولون الفرار من البلاد في أعالي البحار وإعادةتهم بالقوة إلى هايتي. وأعلن عدد كبير من البلدان عن تعليقه برنامج الإعادة القسرية، ولكن بلدانا أخرى ما زالت تطبق القرارات التي اتخذت قبل وقوع الكارثة الطبيعية، مضيفة بذلك ضحايا جددا إلى ضحايا الكارثة. ويساور الخبير المستقل القلق بوجه خاص إزاء تلك القرارات ويذكر بأن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بالاشتراك مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وجهتا نداء عاجلا إلى البلدان لوقف جميع عمليات الإعادة القسرية إلى هايتي بسبب الأزمة الإنسانية المستمرة.

¹⁰ "هايتي: المعوقون من المحتمل أن يصبحوا المنسيين في إعادة إعمار البلاد"، بيان مؤرخ 9 شباط/فبراير 2010 (<http://www.un.org/apps/news/fr/storyF.asp?NewsID=21178&Cr=Ha%EFti&Cr1=>)

¹¹ General Guidelines for the protection and inclusion of injured persons and people with disabilities (www.handicap-international.de/fileadmin/redaktion/pdf/disability_checklist_booklet_01.pdf)

¹² أنشئ بموجب المادة 207 من دستور عام 1987 مكتب أمين المظالم بهدف حماية المواطنين من جميع أشكال الإساءة المرتكبة من جانب الإدارة العامة.

38- ويوصي الخبير المستقل جميع البلدان، على الأقل خلال فترة تحقيق الاستقرار وإلى أن يستطيع الناس العودة بأمان وبطريقة مستدامة، بعدم ترحيل الهايتيين خلال هذه الفترة، والاستمرار في منح تدابير للحماية اللائقة المؤقتة لأسباب إنسانية.

دال- تفويض سيادة القانون

1- الشرطة الوطنية الهايتية

39- في 12 يناير 2010 والأيام اللاحقة، تكبدت الشرطة الوطنية الهايتية خسائر فادحة جدا في الأرواح والمعدات: وتفيد الأرقام التي تم جمعها بمقتل 75 من ضباط الشرطة، ووجود نحو 70 في عداد المفقودين وإصابة 253 فردا. وتأثر مبنى المديرية العامة للشرطة الوطنية، فضلا عن حوالي الأربعين مركزا من مراكز الشرطة والمراكز الفرعية والمكاتب الإدارية للشرطة الوطنية الهايتية من جراء الزلزال. وفي الأيام التي تلت ذلك، صدرت الأوامر للشرطة بتنظيم دوريات أمنية لمنع أعمال النهب والإعدام دون محاكمة من قبل السكان.

40- ويشارك عدة مئات من رجال الشرطة وأفراد حفظ السلام في حماية قوافل الإغاثة الإنسانية، وسيتاح هؤلاء بالتدريج لأغراض الأمن لدى وصول وحدات من الشرطة والجنود المنتدبين للعمل مع البعثة. وقد نظمت دوريات مشتركة مع شرطة الأمم المتحدة، على ما في ذلك من صعوبة، لتأمين المناطق المحيطة بالمخيمات والمناطق المعرضة للخطر واعتقال الفارين من السجون الوطنية، ولكن الخبير المستقل يخشى أن تعود إلى الظهور مناطق لتفشي الفوضى القانونية وتحجم الشرطة عن التدخل فيها.

41- وثمة ادعاءات متداولة بارتكاب أفراد الشرطة الوطنية الهايتية حالات إعدام خارج نطاق القضاء ضد اللصوص، وتم توثيق بعض هذه الادعاءات وكانت موضع شكوى. غير أن الخبير المستقل يشيد بصدور تعليمات واضحة من وزير الدولة للأمن العام والمدير العام للشرطة الوطنية بشأن ما يتخذ من إجراءات في حالة الطوارئ. ولكن الخبير المستقل قد تلقى، لدى كتابة هذا التقرير، عدة شهادات وسجلات موثوق بها تبين أن هذه الظاهرة أبعد ما تكون عن السيطرة.

2- العدالة

42- من بين الذين لقوا حتفهم في الزلزال ما لا يقل عن 10 من أعضاء السلطة القضائية، ومنهم رئيس المحكمة الابتدائية في بور-أو-برنس، واثنان من قضاة المحكمة الابتدائية في بور-أو-برنس، ومفوض الحكومة لدى المحكمة الابتدائية في هينش، ومفوض حكومي بديل لدى المحكمة الابتدائية في بور-أو-برنس، وأربعة مأمورين قضائيين، و كاتب المحكمة الابتدائية في بور-أو-برنس.

43- ودمر مبنى المحكمة ووزارتا العدل والأمن العام ومبنى الهيئة التشريعية. ووجدت المحكمة العليا أخيراً ملجأً لها في مدرسة القضاء، وبعد أن أذن وزير العدل بأن تعمل المحكمة الابتدائية في مكتب المدعي العام، يحاول البحث عن مبنى جديد لمحكمة الاستئناف، مما يدل على استعدادة لتشغيل المؤسسات القضائية للبلد. وحتى لو تم تفعيل المؤسسات القضائية، من المهم أن يوجّه دون تأخير عدد من الإشارات القوية التي تشير إلى استمرار العدالة في العمل على الرغم من الظروف الصعبة.

44- والواقع أنه يمكن للمحاكم في المقاطعات الأخرى، خارج اختصاص بور-أو-برنس، أن تعمل وينبغي لها ذلك، ولو أن أحداً لا يقلل من شأن التأثير الذي تركته الأزمة على محاكم المقاطعات الأخرى بسبب الصعوبات التي اعترت العلاقات بين العاصمة ومختلف الولايات القضائية وتدفق أعداد كبيرة من المشردين على المدن الأخرى.

3- حالة السجون

45- أشار الخبير المستقل في تقاريره السابقة إلى محنة قطاع السجون في هايتي، وسمتها الأساسية هي الاكتظاظ بالتزلاء وطول أمد الاحتجاز السابق للمحاكمة¹³، ويرتبط هذان العاملان فيما بينهما ارتباطاً وثيقاً. فقد وجد خلال زيارته لمختلف المقاطعات أن الأمر لا يقتصر على مدينة بور-أو-برنس، بل لوحظت نفس الظاهرتين، مع استثناءات نادرة، ليس فقط في السجون ولكن أيضاً في بعض مراكز الشرطة الوطنية الهايتية.

46- وقد تغير الوضع منذ وقوع الزلزال تغيراً شديداً. إذ أصيب عدد من السجون بأضرار واستفاد نحو 5000 من السجناء من الزلزال، وفقاً لما تقوله السلطات الهايتية، للهروب من السجن الوطني في بور-أو-برنس وغيره من السجون. وحرص التزلاء في بعض السجون على القيام بأعمال شغب عنيفة واستغلوها في الهروب. وأعدت الشرطة الوطنية الهايتية أو شرطة الأمم المتحدة اعتقال عشرات منهم، ولكن معظم المهربين ما زالوا طلقاءً. وسعى العديدون منهم للهجو في حي سيبي سولاي الذي كانوا يسيطرون عليه ذات يوم، وذلك باستخدام الأسلحة النارية التي سرقوها من حراسهم لدى هروبهم.

47- وقد كان العديد من بين السجناء البالغ عددهم 3000 سجين الذين فروا من السجن الوطني وحده أعضاء في عصابات لمهربي المخدرات والأسلحة في سيبي سولاي، ويبدو أن الكثير من وثائق القضاء تعرضت للتدمير خلال الفوضى التي تلت الزلزال. ولن يبقى الكثير من محفوظات السجن الوطني، الذي تم اكتشاف آثار للنار في إحدى زرناناته، مما يزيد أخطار تعرض المعتقلين لمعاملة غير عادلة من قبل القضاء.

¹³ أشار الخبير في تقريره السابق إلى أن نسبة الأشخاص رهن الاحتجاز الوقائي تقترب من 80 في المائة وأن المساحة المتاحة للمحتجز في السجن الوطني تقل عن 0,5 متر مربع (A/HRC/11/5، الفقرة 59).

48- وكانت محكمة بور-أو-برنس، التي انهارت يوم وقوع الزلزال، قد أحرقت بعد ذلك بأيام، مما تسبب في اختفاء مئات الحالات قيد التحقيق. وبالمثل، تعرض مكتب السجل في المحكمة ومحكمة الاستئناف للنهب كشأن قلم المحكمة المحلية الابتدائية في بور-أو-برنس، مما يجعل التعامل مع السجلات المحفوظة فيها أكثر عشوائية. ولا تزال التحقيقات جارية بشأن بعض أعضاء إدارة السجن والدور الذي ربما قاموا به لتسهيل بعض عمليات الهروب.

49- والمعتقلون حاليا مكسوسون في الزنانات في السجن أو مراكز الشرطة المختلفة في ظروف صعبة. كما نُصبت مخيمات للاحتجاز في الهواء الطلق، لا سيما في بور-أو-برنس، قرب لوغباس، يتعرض المتهمون فيها لنظرات السكان على حساب كرامتهم. ويوصي الخبير المستقل على الأقل بتثبيت أغطية من المشمع لحماية المتهمين من نظر السكان. ويرحب الخبير المستقل بالعمل الذي قامت به اللجنة الدولية للصليب الأحمر لإصلاح أماكن الاحتجاز وفقا للمعايير الدولية، ولا سيما في السجن المدني في بور-أو-برنس.

50- وتثور بعد ذلك تساؤلات بشأن المعاملة القضائية للسجناء أو الذين يعاد اعتقالهم بعد فرارهم ومتابعة ملفاتهم. ويلزم في حالة السجناء المدانين أن تتوافر وثائق أخرى عن تاريخ الإدانة والعقوبة المفروضة عليهم من قبل المحاكم والوقت المتبقي لهم قضاؤه منها. أما بالنسبة للمسجونين حاليا رهن الاحتجاز الوقائي أو الذين سيجري القبض عليهم أيضا بعد هروبهم، فيوصي الخبير المستقل بتبسيط التدابير المتخذة إزاء الجرائم المرتكبة، لكي يُحتفظ بالجهاز القضائي للحالات الأكثر خطورة بموجب القانون الجنائي في هايتي.

4- مكتب أمين المظالم

51- ويشيد الخبير المستقل باختيار الرئيس بريفال، بالاتفاق مع رئيس مجلس الشيوخ ورئيس مجلس النواب، وتعيينه فلورانس إيلي أمينة للمظالم. فلم تكف تعيين في منصبها الجديد حتى أعدت خطة عمل طموحة لم يتسنّ يمكن أن توضع موضع التنفيذ بسبب الزلزال. فقد تضررت مكاتبها وجعل تصدع الجدران من الخطر استخدام المباني والمعدات. وأقامت بمساعدة من لجنة الصليب الأحمر الدولية ثلاث خيام في حديقة منزلها لمواصلة عملها في جمع الوثائق والشكاوى. ومن ثم فإن خياراتها في العمل مقيدة، ولو أنه يجب عليها بحكم ولايتها إجراء التحقيقات، وأن تعبر عن أفكار الفئات المختلفة، ولا سيما فيما يتعلق بالحماية.

5- دور حقوق الإنسان في إعادة الإعمار

52- أكد الرئيس رينيه بريفال مرارا أن المستقبل لا يكمن في إعادة إعمار هايتي، بل في بناء دولة حديثة. ويلخص هذه الرؤية الخطاب الذي ألقاه رئيس الوزراء، جان-ماكس بيليريف، في ندوة لإطلاق التقييم المشترك للاحتياجات بعد الكارثة (تقييم الاحتياجات بعد الكارثة) في 18 شباط/فبراير 2010: "نحن نشترك في حلم: أن نرى هايتي بلدا ناشئا خلال الفترة من الآن حتى عام 2030، مجتمعا يتسم بالبساطة والتراحم والعدل والوحدة، يعيش في

وئام مع بيئته وثقافته ويتسم بجدائة منضبطة تكفل فيها سيادة القانون، وحرية تكوين الجمعيات والتعبير والتخطيط، ويتمتع باقتصاد حديث قوي ودينامي، قادر على المنافسة ومنفتح وعريض القاعدة، تلبى فيه جميع الاحتياجات الأساسية للسكان وتديره دولة موحدة وقوية تضمن المصلحة العامة وتمتع بقدر كبير من اللامركزية.

53- وقد حذر مجلس حقوق الإنسان بعد أيام قليلة من وقوع الزلزال من انتهاكات حقوق الإنسان والتهديدات التي يتعرض لها أشد الناس ضعفاً، وأعرب عن رغبته في تنظيم دورة استثنائية، بالنظر إلى أنه فيما يتجاوز نطاق المساعدات الإنسانية الفورية، من المهم أن تحتل مسألة حقوق الإنسان مكانة بارزة في عملية إعادة الإعمار في هايتي. وفي القرار د1/13 الذي اعتمده المجلس في دورته الثالثة عشرة، المعقودة يومي 27 و28 كانون الثاني/يناير 2010، بعنوان "الدعم المقدم من مجلس حقوق الإنسان إلى عملية التعافي في هايتي بعد زلزال 12 كانون الثاني/يناير 2010: نهج قائم على حقوق الإنسان"، يطلب المجلس إلى المجتمع الدولي "أن يكفل مواصلة تقديم الدعم الكافي والمنسق إلى حكومة وشعب هايتي في الجهود المبذولة للتغلب على التحديات الناشئة عن الزلزال، وازعاً نُصّب عينيه أهمية إدماج نهج قائم على حقوق الإنسان."

54- ويعرب المجلس عن قلقه إزاء الحالة الراهنة لحقوق الإنسان في هايتي، وبخاصة حالة الضعف في أوساط الأطفال والنساء والمشردين داخلياً، والمسنين والمعوقين والجرحى. ويؤكد أيضاً ضرورة التصدي للعقبات الإضافية الناشئة عن الكارثة في مجالات مثل الحصول على الغذاء، والسكن اللائق، والرعاية الصحية، والمياه والمرافق الصحية، والتعليم، والعمل وخدمات السجل المدني. ويشدد المجلس، في هذا السياق، على أهمية إعادة بناء المؤسسات الوطنية ومدّ يد التعاون وبناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية لحكومة وشعب هايتي، وفقاً لما يبديه البلد المعني من احتياجات وطلبات.

55- وقد بين المجلس في هذا النص رغبته في ضمان حقوق الإنسان على رأس جدول أعمال إعادة الإعمار وتوجيه رسالة قوية وواضحة تأييداً للأخذ بنهج قائم على الحقوق، لا سيما خلال مؤتمر المانحين المقرر عقده في 31 آذار/مارس 2010 في نيويورك.

56- وفي هذا السياق، يود الخبير المستقل أن يؤكد من جديد أهمية الحفاظ على هذه الرؤية المتمثلة في النهج قائم على الحقوق في مرحلة مبكرة من عملية إعادة الإعمار وتقديم بعض التوصيات في هذا الصدد، ولا سيما فيما يتعلق بضرورة إيلاء الاعتبار للأهداف ذات الصلة بإعمال حقوق الإنسان في برامج إعادة الإعمار. فينبغي ألا تؤدي الضرورة الملحة لإعادة الإعمار والتخطيط العملي بصناع القرار في الواقع إلى الخروج عن هذا النهج الذي من شأنه تمكين البلد من أن يطرح نفسه بشكل مختلف في المستقبل.

57- ولا يمكن بحال أن يعزى فقدان مئات الآلاف من الأرواح إلى سوء الحظ أو إلى عناصر الطبيعة فحسب، ويجب ألا يغيب عن البال أن البلد عاش فترة طويلة في حالة من

الفقر المدقع الذي ساهم مساهمة كبيرة بدون شك في تضخيم الآثار الناجمة عن الكارثة. ولهذا السبب يجب أن يحرص المسؤولون عن إعادة الإعمار على ألا يوجدوا من جديد نفس العوامل التي تؤدي إلى إدامة عدم المساواة والفقر، ومن ثم إلى انتهاكات حقوق الإنسان.

58- وينبغي أن يقود الهائيتيون أنفسهم عملية إعادة الإعمار، وذلك بمساعدة من المجتمع الدولي، ولكن مع أخذ احتياجات الشعب وتطلعاته في المقام الأول بعين الاعتبار، دون أن يحاولوا فرض نموذج تنظيمي من الخارج. وينبغي أن تُلتزم المشاركة بصورة منهجية من منظمات المجتمع المدني والمنظمات النسائية والإثنية ومنظمات المزارعين.

59- وينبغي أن يُسترشد في مبادئ إعادة الإعمار برؤية طويلة الأجل لسيادة القانون، شريطة أن تُفهم سيادة القانون باعتبارها تشمل جميع حقوق الإنسان، ولا تقتصر على الحقوق المدنية والسياسية. ولا يمكن حل مسألة سيادة القانون بمجرد إجراء إصلاحات على النظام القضائي والجنائي والشرطة ونظام السجون أو مكافحة الفساد. فلا بد في الواقع من أن يوضع نصب الأعين أن إرساء سيادة القانون يعني أيضا ضمان أداء المؤسسات والخدمات العامة لوظائفها، التي تتجاوز مهمتها كفالة سلامة الأشخاص والممتلكات، ويجب أن تضمن لجميع المواطنين ممارسة جميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على النحو المبين في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما أن هناك تحديا كبيرا يواجه المجتمع الدولي، الذي يتعين عليه أن يطبق في خططه الموضوعة لإعادة الإعمار هذا الترابط المشار إليه باستمرار بين الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

60- وينبغي أن تُهدف إعادة الإعمار إلى استعادة البيئة المستدامة، في إطار من التنمية المتسمة بمزيد من اللامركزية، ومزيد من الإنصاف ومزيد من الحرص على حماية الناس من الأخطار الطبيعية.

61- وينبغي أن تكون إعادة الإعمار عادلة وأن تتوخى تعزيز الحقوق، وليس التركيز على المناطق الأكثر ثراء والأكثر رفاهية، بل أن تستهدف الأخذ بنهج عادل بين الأقاليم أو المناطق يعاد فيه بناء رؤية لمجتمع أكثر عدلا.

62- وينبغي أن تُهدف إعادة الإعمار إلى تعزيز منظومة حماية الحقوق والحريات (العدالة، والعدالة الإدارية، والشرطة، وأمانة المظالم).

63- وينبغي أن تولي إعادة الإعمار اهتماما لاحتياجات المشردين داخليا وأن تستند إلى الإطار العام للـ "مبادئ التوجيهية" والتوصيات الواردة في تقرير ممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا، المعنون "حماية الأشخاص المشردين داخليا في حالات الكوارث الطبيعية" (A/HRC/10/13/Add.1)، وأن تولي اهتماما خاصا لأشد الفئات ضعفا، من النساء والأطفال، والمعوقين.

64- وفي سياق عمليات التمويل، يجب على الجهات المانحة أن تتجنب الإعطاء بيد واسترداد ما تعطيه باليد الأخرى، وينبغي إلغاء الديون التي تراكمت على دولة هايتي وينبغي أن تكون المعونات المقدمة على هيئة منح وليست قروضا.

ثالثاً- الإصلاحات التي يتعين مواصلتها

65- كان جزء هام من التقرير المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في حزيران/يونيه 2009 مكرسا لقضايا إصلاح العدالة، وفرز واعتماد¹⁴ الشرطة فضلا عن مسألة السجون. وأشار الخبير المستقل إلى إحراز شيء من التقدم بشأن السجلات، ولكن بعض التساؤلات الرئيسية ظلت دون جواب. فعلى الرغم من تأثير الزلزال على بور-أو-برنس والمدن المحيطة بها، فإن تداعياته تمتد إلى أبعد من مجرد تدمير المباني بكثير، وقد تضررت المؤسسات الثلاث (المحاكم والشرطة والسجون) على نطاق واسع في جميع أنحاء البلد. ولهذا السبب يود الخبير المستقل، علاوة على تناول المشكلة في الأجلين القصير والمتوسط، أن يشير إلى عدد من المبادئ وأن يضع بعض التوصيات التي لا تزال لها أهميتها في إطار تقديم المساعدة التقنية للسلطات في هايتي.

ألف- توطيد سيادة القانون

1- الشرطة

66- يتابع الخبير المستقل باهتمام منذ توليه مهام منصبه إنشاء وتطوير الخطة الوطنية لإصلاح الشرطة، وأشار على وجه الخصوص في آخر تقرير له إلى حدوث تقدم في الوضع الأمني، وظهور إصلاح الشرطة بشكل واضح، رغم أن بعض الشكوك يمكن أن تتطرق إلى العملية التي أدت إلى استبعاد أفراد الشرطة غير المرغوب فيهم من صفوفها.

67- وقد مثل إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية وعملية إعطاء الشهادات (الاعتماد) التي يضطلع بها بدعم من بعثة الأمم المتحدة أحد المحاور لإعادة تشكيل واحدة من دعائم سيادة القانون. وأحرزت عملية مراجعة سجلات جميع أفراد الشرطة تقدما جيدا، وأحيلت عدة مئات من الحالات إلى المجلس الأعلى للشرطة الوطنية وستكون موضوعا لقرار الإبقاء في صفوف الشرطة الوطنية الهايتية أو الفصل لأن الضابط المعني لا يفي بمتطلبات الشرطة الديمقراطية.

¹⁴ وفرز (أو اعتماد) الشرطة هو أحد جوانب الدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة لجهود إضفاء الطابع المهني على الشرطة الوطنية في هايتي. وتهدف هذه العملية إلى التأكد من قدرات الطلبة بكلية الشرطة للانضمام إلى المؤسسة. كما تتناول أفراد الشرطة العاملين بالفعل. ويجري التحري الوثيق عن الأسر والأقارب كما تجرى عمليات البحث في الخلفية، بما فيها السوابق الجنائية، للتأكد من أن ضابط أو طالب الشرطة يصلح من الوجهتين الأخلاقية والقانونية لأن يكون جزءا من هذه المؤسسة.

68- وتوقفت هذه العملية بفعل الزلزال واختفت مع الأسف أثناء انهيار مباني البعثة والمديرية العامة للشرطة الوطنية الملفات التي تتيح اعتماد أفراد الشرطة الهايتية أو استبعاد العناصر غير المرغوب فيها. ويتساءل الخبير المستقل عن النسخ الحاسوبية الاحتياطية للوثائق الرقمية التي كانت تصنع بانتظام خلال هذه العملية.

69- ولم يكن الوقت بعد لاستئناف العملية، ولكن من المتوقع عندما يحدث ذلك أن تتيح هذه النسخ الاحتياطية استئناف العملية والانتهاء منها، وفقا للتكليف الصادر من مجلس الأمن لبعثة الأمم المتحدة.

2- العدالة

70- وخارج نطاق حالات الطوارئ الإنسانية، يشير الخبير المستقل إلى أن القوانين الثلاثة التي أقرت عام 2007 بشأن إصلاح العدالة ينبغي أن تشكل القاعدة التي تقوم عليها إعادة بناء النظام القضائي في هايتي. وقد ذكر أن الإصلاح يراوح مكانه لعدم اتخاذ قرار بشأن تعيين رئيس محكمة النقض، واقترح تعيين نائب رئيس محكمة النقض الحالي لفترة مؤقتة (انظر A/HRC/11/5، الفقرات 17-21 و88). وقد أثرت هذه المسألة عدة مرات مع الرئيس بريفال ووزير العدل الجديد، بول دينيس، بشفافية كاملة وبصراحة، وبدت أسباب تأجيل القرار مشروعة. أما الآن بعد أن تم استيفاء الشروط، فإن الخبير المستقل يعرب مجددا عن رغبته في أن يرى حدوث هذا التعيين على وجه السرعة. والواقع أن المؤسسات القضائية في البلد، بسبب الأزمة الإنسانية، أصبحت بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى أن تستطيع الاعتماد على وجود التزام قوي من الرئيس بريفال بالفصل بين السلطتين التنفيذية والقضائية لإرسال إشارة واضحة عن اتجاه الإصلاح المعترف القيام به.

71- ورئيس محكمة النقض، إلى جانب سلطاته المتأصلة في منصبه، هو حجر الزاوية في إصلاح العدالة. فهو الذي يرأس مجلس القضاء الأعلى وبالتالي يمكنه أن يطلق برنامج اعتماد القضاة وتعيينهم، وهو أيضا الذي يرأس مجلس أمناء مدرسة القضاة، وسيكون بإمكانه إطلاق برنامج التدريب المبدئي للقضاة الذي يعدّ البلد في حاجة ماسة إليه.

72- وفي نهاية عام 2009، كان مجلس القضاء الأعلى ما زال متوقفا عن العمل لعدم وجود رئيس له، وانتظارا للتقرير عن الاعتماد الذي تقدمه لجنة الاعتماد لوزير العدل، الأمر الذي يعيق إصلاح العدالة. ومع ذلك، تم في 2009 عزل عدد من القضاة عديمي الضمير، ولقي عدد آخر حتفهم تحت أنقاض مبنى المحكمة، ومن ثم توجد حاجة ملحة إلى الشروع في تعيين قضاة جدد، ليس في بور-أو-برنس وحدها ولكن أيضا في الولايات القضائية الأخرى، ومن المؤمل أن تنقيد هذه التعيينات الجديدة بروح الإصلاح التي سادت في عام 2007. ويوصي الخبير المستقل بأن يتم تأسيس مجلس القضاء الأعلى وأن يزود، ولا سيما في إطار

المخصصات المالية لإعادة الإعمار، بالموارد البشرية ذات الكفاءة وبالوسائل المالية التي تتيح له العمل بشكل مستقل والشروع في تعيين القضاة دون مزيد من الإبطاء.

73- وقد تم افتتاح مدرسة القضاة، ولكنها تستخدم منذ وقوع الزلزال ملجأً للبرلمان الذي دمرت مبانيه. ويرجو الخبير المستقل، مع تقديره لصعوبة الحالة، ألا تحال مسألة التدريب المبدي للقضاة إلى ذيل قائمة الأولويات الخاصة بإعادة الإعمار في هايتي. فالبلد بحاجة إلى تعيين عدد من القضاة والتفكير في المستقبل من خلال تدريب النساء والرجال الذين يعينون لتولي مهام جديدة أو لاستلام المسؤولية من القضاة المغادرين.

3- قطاع السجون

74- أوصى الخبير المستقل في محادثاته مع الرئيس بريفال ووزير العدل بضرورة الفصل بين السجناء والمتهمين لبيان كيفية يتم التعامل مع قضية السجون في هايتي. واقترح منذ اللحظة التي بدأ فيها بناء السجن الجديد في كروا-دي-بوكيه، نظراً لعدد الأماكن المتاحة في هذا المرفق الجديد في الأجل الطويل، أن يخصص حصراً لاستقبال السجناء الذين يتعين عليهم قضاء مدة العقوبة.

75- وفي إطار إعادة بناء السجون في هايتي، يوصي الخبير المستقل بالاستمرار في هذه السياسة وبناء مراكز احتجاز للمتهمين ومراكز اعتقال للمحكوم عليهم تجنباً لأن يشجع اختلاط الفتين من التزلاء على تعلم الجريمة وتجدد العنف.

4- مكتب أمين المظالم

76- يشعر الخبير المستقل بالارتياح للدعم الذي قدمته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لإعداد مشروع قانون يعيد صياغة مهمة مكتب أمين المظالم لجعلها متسقة مع مبادئ باريس. ويوصي بأن يولى مزيد من الاهتمام لتطوير عمله وبأن يُمنح الميزانية والموارد البشرية التي تسمح له بإنشاء مكاتب إقليمية. ولا غنى في الواقع عن تحقيق التقارب بين هذه المؤسسة والمنتفعين بها، مما يتيح له الاضطلاع بوظيفة حماية وتعزيز مزدوجة، حيث يكون مسؤولاً، من جهة، عن الإشراف على التحقيقات الميدانية التي يجريها فريقه والمكاتب الإقليمية وعن تنسيق هذه التحقيقات، ومن جهة أخرى، عن توفير التدريب في ميدان حقوق الإنسان، وبخاصة بالاتفاق مع الجامعة ومنظمات المجتمع المدني.

77- ومن الأهمية بمكان، في هذه الفترة الحفوفة بالأزمات والتهديد لحقوق الإنسان، أن يجري تعزيز المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في أدائها لدورها كآلية لرصد حقوق الإنسان وأن يرى فيها السكان سبيلاً للاتصاف من أشكال الإساءة للقانون التي يجدون أنفسهم ضحايا لها.

باء- مكافحة الفساد

78- تلقى الخبير المستقل خلال البعثات المختلفة التي قام بها في عامي 2008 و2009 شهادات متعددة تفيد أن الفساد، وهو إحدى آفات المجتمع الهايتي، لا يزال متفشياً على جميع المستويات، على الرغم من ورود مكافحة الفساد في خطط العمل التي وضعتها وزارة العدل والأمن العام. وكانت الخطب المتتالية التي ألقاها الرئيس بريفال منذ عام 2007 توحى بإعطاء إشارة واضحة ومتجددة إلى الرغبة السياسية في جعل مكافحة الفساد هدفاً استراتيجياً لكن تنفيذها تأخر فيما يبدو.

79- ومع تدفق المبالغ الكبيرة من المال الموجهة لأغراض المعونة الإنسانية ومن ثم لإعادة الإعمار، يبدو من المهم تطبيق الضمانات اللازمة لإظهار أن هذا الهدف المتمثل في محاربة الفساد ما زال يشكل محورا رئيسيا لتركيز الحكومة.

جيم- عامل الأخذ باللامركزية/نقل السلطات في ممارسة حقوق الإنسان

80- ركز الخبير المستقل على نطاق واسع، خلال بعثاته الثلاث الأخيرة، على مسألة اللامركزية ونقل السلطات، لاختبار فرضية أن التمتع بالحقوق، ولا سيما الاقتصادية والاجتماعية، يكون أكثر فعالية إذا ما تم نقل بعض الصلاحيات إلى الحكومات المحلية أو إذا كانت الاتصالات بين المديرية المركزية ومديريات المقاطعات أكثر فعالية. والتقى كذلك بعدد من رؤساء البلديات ومجالس إدارة القطاعات المحلية ليستوضحهم سلطاتهم وميزانيتهم وتوقعاتهم؛ فوجد أن عدة مسؤولين منتخبين كانوا ناجحين للغاية، بعد التشاور مع السكان المحليين أو منظمات المجتمع المدني أو منظمات المزارعين، في وضع برامج أو مشاريع في مختلف المجالات لصالح السكان المحليين وإشراكهم في صنع القرار والتنفيذ على حد سواء. واجتمع أخيراً مع منظمات المجتمع المدني ومنظمات المزارعين والمنظمات الدينية في مختلف المقاطعات التي زارها لمناقشة أعضائها بشأن توقعاتهم فيما يتعلق بالتقريب بين مستويات صنع القرار والجهات الفاعلة. ودافع الجميع عن البدء في نقل السلطة لتسهيل الوصول إلى الإجراءات الإدارية والإسراع بعملية صنع القرار.

81- وقد أحرقت بعض التجارب، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: وفي بعض المقاطعات تمكن المستفيدون بالمشروع من الحصول على الخدمات الأساسية، التي حرموا طويلاً منها، كالمياه الصالحة للشرب والرعاية الصحية بفضل إنشاء العيادات، وتحسين تدفق المواد الغذائية المحلية من خلال إصلاح طرق الوصول المحلية. ويُظهر أحد الدروس المستفادة من قبل الشركاء في هذه التجربة أنه كلما زادت مشاركة السكان المحليين عند القاعدة في عملية التخطيط التشاركي والاستراتيجي أكثر كلما زاد إمساحهم بزمهم وأموالهم وتنمية استقلالهم. فإشراك أصحاب المصلحة المحليين في تحديد أولويات المجتمع، بتوافق الآراء، وفي

تنفيذ أنشطة التنمية هو دلالة واضحة على قدرتهم على الدعم الذاتي إذا توافر لهم دعم مؤسسي يزودهم بالموارد التقنية الملائمة والمواد الإضافية.

82- وكان الرئيس بريفال نفسه ووزير الداخلية والمجتمعات المحلية والأمن القومي قد قدما منذ فترة طويلة مشروعا يرمي لمنح المجتمعات المحلية وضعها واضحا وسلطات واضحة. كان هذا هو المشروع المتوخى في دستور عام 1987، والذي اعتمزم الرئيس بريفال البدء فيه عقب انتخابات مجلس الشيوخ. وقد استلزم اللامركزية، وهي نقل حقيقي للسلطات من الحكومة المركزية إلى السلطات المحلية، إعادة تحديد وتوضيح صلاحيات رؤساء البلديات ومجالس إدارة القطاعات المحلية التي لم تحدد في الواقع حتى ذلك الحين.

83- أما نقل السلطات، الذي هو في الواقع نقل سلطة الحكومة المركزية إلى مسؤولي الدولة في المقاطعات (إدارة المناطق)، فيجري بصعوبة وأفاد المديرون الإقليميون الذين تم الالتقاء بهم خلال مختلف البعثات بأن إدارتهم، بلا موارد بشرية وبلا قدرة على التدخل عن طريق الميزانية، ليس في الواقع سوى قشرة فارغة تعتمد اعتمادا كليا على الوزارة المرتبطة بها. فالسلطة ظاهريا هناك، ولكن الواقع يتركز في بور-أو-برنس. ويقول الجميع إن نقل السلطة في بعض المجالات، ولا سيما التضامن والصحة والتعليم، من شأنه تسهيل تمتع السكان بحقوقهم.

84- وقد أظهر الشلل الذي أعقب الزلزال أنه نظرا لأن السلطة الأساسية لصنع القرار والميزانية كلها تقريبا مركزتان في بور-أو-برنس، "يكفي مجرد هزة لمدة 35 ثانية لفقدان ما نسبته 30-40 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للوطن، لأن كل شيء كان مركزا في مسافة قدرها 30 أو 35 كيلومترا من منطقة العاصمة"¹⁵. وقد أدى الزلزال أيضا في الواقع إلى تعطيل عمل المؤسسات، وحرمان السكان بذلك من سبل الوصول إلى عدد من الخدمات والمؤسسات الضرورية ليس لممارسة الحقوق المدنية والسياسية (الحالة المدنية وتسجيل المواليد وشهادات الوفاة والتسجيل للانتخابات والزواج، الخ). فحسب ولكن أيضا لممارسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (الحصول على الرعاية والتعليم المدرسي، الخ).

85- وليس للخبير المستقل بالتأكيد أن يصدر حكما على النظام الإداري للدولة، ولكنه يوصي بأن تحتل مسألة الحصول على الحقوق مرتبة عالية على جدول أعمال إعادة إعمار هايتي، ولا سيما في التفكير في إصلاح الدولة لضمان أن تيسر إدارة الدولة والسلطات المحلية تمتع مواطني هايتي بحقوقهم على قدم المساواة. وفي هذا الصدد، سوف يؤدي إنشاء السلطات المحلية والإدارة المسؤولة للمجتمعات المحلية من خلال رؤساء البلديات ومجالس إدارة القطاعات المحلية ومجالس الأقسام المحلية دورا رئيسيا في استعادة ثقة شعب هايتي وإعطاء إشارة واضحة إلى تأسيس مجتمع يقوم على الشمول والمشاركة.

¹⁵ مؤتمر صحفي لرئيس الوزراء في 3 شباط/فبراير 2010.

دال - مكانة المرأة في الحكم

86- تمثل المرأة الهايتية نصف القوى العاملة وتحتل مكانة بارزة في بعض القطاعات. ففي الوسط الزراعي، تمثل النساء نسبة 48 في المائة من إجمالي عدد المزارعين وهن اللواتي تضطلعن بالمسؤولية عن تسويق المنتجات. ووجودهن في القطاع الصناعي أهم بكثير من الرجال في بعض المجالات، إذ تشكلن الجزء الأكبر (70 في المائة) من العاملين في صناعات التجميع، التي ازداد عددها بشكل كبير خلال السنوات العشر الماضية. وهن اللواتي يشكلن جيش العاملين بالقطعة وخدم المنازل.

87- والتجارة الداخلية في هايتي تقوم بها النساء بشكل رئيسي. فعددهن في هذه الفئة يفوق عدد الرجال تسع مرات، وهن تُجبن أرجاء البلد لبيع المنتجات الزراعية وتضمن بإمداد الأسواق الريفية، بل وأسواق المدن أيضا إلى حد كبير. وفي مصاف العمالة الفردية تشكل النساء أغلبية خدم المنازل، وهذا من سن مبكرة جدا، حيث يكون وضعهن في كثير من الأحيان أقرب إلى العبودية.

88- ولكن عدد النساء في قطاع الخدمات أقل من عدد الرجال. وهن تشغلن عادة المهن التي تعتبر تقليديا خاصة بالإناث: السكرتيرات والممرضات والمدرسات. وهناك عدد من النساء بين المهنيين، لكنه ما زال أقل بكثير من عدد الرجال. ونلاحظ أيضا وجود بعض النساء بين كبار التجار وفي ميادين السياحة والمشاريع الصناعية.

89- وفي كل هذه الطبقات، وخاصة في الطبقات الشعبية والطبقات المتوسطة، تضطلع المرأة بدور اجتماعي رئيسي. فهي كثيرا ما تكون مسؤولة عن تربية الأطفال، وضمان بقائهم على قيد الحياة وتعليمهم. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها غالبا ما تجد نفسها وحيدة مع هؤلاء الأطفال. وحين تكون العائل الاقتصادي الوحيد للأسرة، فإنها تواجه حالة من انعدام الأمن والبؤس اللذين يمثلان مصير غالبية الأسر في هايتي.

90- ومع ذلك، فإن الدور الذي تضطلع به المرأة في الحكم في هايتي ضئيل لدرجة أن من المهم الإشارة إلى الدور البالغ الأهمية الذي تؤديه في مساعدة المجتمعات المحلية على التعافي في أوقات الأزمات. فما تتسمن به من مرونة ومقاومة وقدرات تمثل مساهمة يُعتمد عليها في الوقت الحاضر، غير أنه يجب زيادة تمكين المرأة من خلال ضمان تلبية احتياجاتها، واحترام حقوقها وسلامتها والتشديد على ضرورة مشاركتها الكاملة في جميع مراحل عملية التعافي وإعادة الإعمار في هايتي.

رابعاً- التوصيات

ألف - فيما يتعلق بالأخطار التي تتهدد حقوق الإنسان في أثناء الأزمة الإنسانية

91- بشأن المشردين داخليا وتعزيز سبل الحماية وإعادة التوطين وإعادة التأهيل، يوصي الخبير المستقل بما يلي:

(أ) القيام باستجابة شاملة ومنهجية وفعالة لمسألة حالات التشريد الداخلي، استنادا إلى نهج يركز على الممارسة الفعالة للحقوق الأساسية للمشردين؛

(ب) نشر "المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي"، ولا سيما في أوساط العسكريين، والتأكد من تطبيقها من جانب كل من السلطات الهايتية والمنظمات الدولية؛

(ج) التأكد بصفة خاصة من أن تجري إعادة توطين المشردين المحتملة في مخيمات مؤقتة على أساس طوعي، إلا في حالة الاخلاء لأسباب تتعلق بسلامة الأشخاص أو أمنهم؛

(د) إيلاء اهتمام خاص لإعادة توطين الأشخاص ذوي الإعاقة أو الذين بترت أطرافهم أثناء الزلزال، وخاصة فيما يتعلق بالاحتياجات الصحية المرتبطة بحالتهم البدنية والنفسية؛

(هـ) إشراك أصحاب المصلحة في معالجة قضية المشردين المعينين، بمن فيهم الذين يرغبون في العودة إلى ديارهم.

92- وفيما يتعلق بمكافحة العنف المرتكب ضد المرأة، يوصي الخبير المستقل بما يلي:

(أ) معالجة مسألة العنف المرتكب ضد المرأة على سبيل الأولوية من جانب كل من السلطات الهايتية والمنظمات الدولية على أرض الواقع؛

(ب) نشر "المبادئ التوجيهية للتدخلات ضد العنف القائم على نوع الجنس في حالات الأزمات الإنسانية" للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على نطاق واسع في أوساط أفراد الشرطة الوطنية الهايتية وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والمنظمات الأخرى؛

(ج) اتخاذ تدابير قوية لمكافحة الإفلات من العقاب، وتزويد النساء بمعلومات واضحة عن وسائل الانتصاف المتاحة لهن؛

(د) تركيب أماكن محمية للمرحاض والمرافق الصحية للمرأة في المساكن المؤقتة من أجل حمايتها من نظرات الرجال؛

- (هـ) إنشاء دوريات للشرطة تضم الأفراد الإناث (الشرطة الوطنية الهايتية وشرطة الأمم المتحدة) مع إيلاء اهتمام خاص لمراقبة المناطق المعرضة للخطر.
- 93- وفيما يتعلق بحماية الأطفال، يوصي الخبير المستقل بما يلي:
- (أ) اتخاذ تدابير لمكافحة مخاطر الاختطاف، والعنف، والعنف ذي الطابع الجنسي، ومكافحة ممارسة "استعباد الأطفال"؛
- (ب) إنشاء الآليات والضمانات المناسبة لمكافحة إساءة استعمال التبي على الصعيد الدولي؛
- (ج) استخدام التوصيات الواردة في تقرير مقرة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بأشكال الرق المعاصرة (A/HRC/12/21/Add.1) عن بعثتها في هايتي وفي تقرير الخبير المستقل المؤرخ حزيران/يونيه 2009 (A/HRC/11/5)؛
- (د) تقديم دعم كبير لأعمال منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والوكالات المتخصصة.
- 94- وفيما يتعلق بذوي الإعاقة، يوصي الخبير المستقل بما يلي:
- (أ) نشر "مبادئ توجيهية عامة لحماية وإدراج الجرحى وذوي الإعاقة"، التي أصدرتها المنظمة الدولية للمعوقين، على نطاق واسع واستخدامها بشكل أفضل (انظر أعلاه، الفقرة 35)؛
- (ب) إيلاء اهتمام خاص لضمان حماية الأشخاص ذوي الإعاقة وسلامتهم؛
- (ج) الإيعاز إلى المكاتب التابعة لمكتب أمين المظالم للتحقيق في الانتهاكات المحتملة لحقوق المعوقين.
- 95- وفيما يتعلق بحقوق المهاجرين، يوصي الخبير المستقل بوقف عمليات الاعتراض في أعالي البحار وما يليها من الإعادة القسرية، وبدعم ترحيل الهايتيين خلال فترة تحقيق الاستقرار والاستمرار في منح تدابير وقائية لاثقة مؤقتة للأسباب الإنسانية.
- 96- وفي مجال السجون، يوصي الخبير المستقل بما يلي:
- (أ) اتخاذ تدابير مبسطة إزاء المسجونين حالياً رهن الاعتقال الوقائي أو الذين يعاد اعتقالهم بعد هروبهم، وفقاً للجرائم المرتكبة، من أجل الاحتفاظ بالمؤسسة القانونية للحالات الأكثر خطورة؛
- (ب) حماية المتهمين، الموجودين في مخيمات الاحتجاز المكشوفة، من نظرات السكان، بإقامة مرافق تضمن لهم الخصوصية وتحفظ كرامتهم.

97- وفي مجال العدل، يوصي الخبير المستقل بتوجيه عدد من الإشارات قوية للدلالة على أن العدالة مستمرة في أداء وظيفتها، مهما كانت قسوة الظروف.

باء- فيما يتعلق بإعادة الإعمار

98- ويشدد الخبير المستقل على الأهمية التي يتعين إيلاؤها لحقوق الإنسان في سياق إعادة الإعمار ويوصي في هذا الصدد بما يلي:

(أ) ضمان عدم العودة إلى إيجاد العوامل التي تؤدي إلى إدامة عدم المساواة والفقير ومكافحة ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان في المستقبل؛

(ب) إيلاء الأولوية لمسألة الوصول إلى الحقوق في جدول أعمال إعادة إعمار هايتي، ولا سيما في التفكير في إصلاح الدولة في المستقبل من أجل كفالة قيام الإدارة الحكومية وسلطات الحكم المحلي بتسهيل حصول المواطنين في هايتي على حقوقهم على قدم المساواة؛

(ج) كفالة قيام الهايتيين بدور محوري في عملية إعادة الإعمار - وإذا كانت مساعدة المجتمع الدولي أمراً ضرورياً، فمن المستحسن أن تؤخذ بعين الاعتبار بادئ ذي بدء احتياجات وتطلعات الهايتيين؛

(د) السعي لإقامة دولة القانون التي تضمن كلا من الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛

(هـ) كفالة أن تسمح إعادة الإعمار باستعادة البيئة المستدامة، وذلك في سياق مزيد من اللامركزية والحرص على حماية الناس من الأخطار الطبيعية في التنمية؛

(و) السعي لضمان العدالة في إعادة الإعمار، ولا سيما بالسعي إلى تحقيق المساواة بين المناطق الغنية والأقل رخاء، بهدف إقامة مجتمع أكثر عدلاً؛

(ز) ضمان تعزيز نظام حماية الحقوق والحريات (العدل والعدالة الإدارية والشرطة وأمين المظالم)؛

(ح) جلب المزيد من الاهتمام لاحتياجات المشردين داخليا والاعتماد على الإطار العام لـ "المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي" والتوصيات الواردة في تقرير ممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا، المعنون "حماية الأشخاص المشردين داخليا في حالات الكوارث الطبيعية" (A/HRC/10/13/Add.1)؛

(ط) إيلاء اهتمام خاص لأشد الأشخاص ضعفاً، من النساء والأطفال وذوي الإعاقات؛

- (ي) السعي إلى إشراك منظمات المجتمع المدني، وبصفة خاصة النساء والمزارعون والضعفاء، على نحو منهجي في عملية إعادة البناء؛
- (ك) تنفيذ تدابير لتسهيل المشاركة الكاملة للمرأة، وبخاصة ممثلو المنظمات النسائية في هايتي، في جميع مراحل إعادة الإعمار؛
- (ل) كفالة اشتغال الخطط والميزانيات الموضوعة لإعادة الإعمار على تحليلات جنسانية وأهداف محددة بشأن المساواة بين الجنسين؛
- (م) ضمان أن لا تعزز عملية إعادة الإعمار الهياكل التي تديم عدم المساواة بين الرجل والمرأة؛
- (ن) ضمان عدم تركيز برامج إعادة الإعمار ذات العمالة المكثفة حصراً في القطاعات الاقتصادية التي يشغلها تقليدياً الرجال.

جيم - فيما يتعلق بما يتعين مواصلته من الإصلاحات

- 99- وفيما يتعلق بالشرطة، يوصي الخبير المستقل بما يلي:
- (أ) تعزيز صفوف الشرطة مع كفالة إدماج المرأة؛
- (ب) مواصلة إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية لضمان تعزيز عملها ومكافحة التجاوزات في محيطها؛
- (ج) استئناف عملية اعتماد ضباط الشرطة، بعد استعادة النسخ الاحتياطية للبيانات الحاسوبية الرقمية؛
- (د) مواصلة القيام بالإجراءات المشتركة مع شرطة الأمم المتحدة لتأمين المناطق المحيطة بالمخيمات والمناطق المعرضة للخطر، وبالتالي تجنب أن تتكون من جديد المناطق التي تعاني من انعدام القانون والتي تحجم الشرطة عن التدخل فيها.
- 100- وفي مجال العدل، يوصي الخبير المستقل بما يلي:
- (أ) تعيين رئيس لمحكمة النقض، أو تعيين نائب رئيس محكمة النقض الحالي لهذا المنصب بصفة مؤقتة؛
- (ب) تثبيت مجلس القضاء الأعلى وتزويده بالموارد البشرية ذات الكفاءة والوسائل المالية التي تتيح له العمل بشكل مستقل والشروع في تعيين القضاة دون مزيد من الإبطاء؛
- (ج) الشروع في عملية التدريب الأولي للقضاة.

101- وفي قطاع السجون، يوصي الخبير المستقل بالاستمرار، في إطار إعادة بناء السجون، في الهدف المتمثل في الفصل بين السجناء والمتهمين من خلال بناء أماكن احتجاز للمتهمين ومراكز اعتقال للمدانين.

102- ويوصي الخبير المستقل بإيلاء مزيد من الاهتمام لتطوير عمل مكتب أمين المظالم، وخاصة بما يلي:

(أ) تخصيص الميزانية والموارد البشرية اللازمة للتمكين من إنشاء مكاتب إقليمية؛

(ب) تعزيز دوره كآلية للإشراف على الحقوق حتى يرى الناس في مكتب أمين المظالم سبيلاً للانتصاف من انتهاكات الحقوق التي يشعرون بأنهم ضحايا لها.

103- وفيما يتعلق بمكافحة الفساد، يوصي الخبير المستقل بما يلي:

(أ) وضع ضمانات لفعالية مكافحة الفساد، وبالتالي لإظهار أن هذا الهدف في سبيله لأن يصبح من محاور الحكم الرئيسية؛

(ب) إيلاء اهتمام خاص بمكافحة الفساد لا سيما فيما يتعلق بإدارة الأموال المخصصة للمساعدات الإنسانية.

104- وفي سياق نقل السلطات/اللامركزية، يوصي الخبير المستقل بما يلي:

(أ) ضمان المساواة بين جميع مواطني هايتي في سبل الحصول على حقوقهم؛

(ب) تنفيذ الأحكام المتعلقة باللامركزية ثم بنقل السلطات والرقابة على الميزانية.

105- وفيما يتعلق بالمرأة، يوصي الخبير المستقل بما يلي:

(أ) إفراح مساحة أكبر في الحكم للمرأة؛

(ب) ضمان مشاركتها الكاملة في جميع مراحل عملية التعافي وإعادة الإعمار في هايتي؛

(ج) اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة احترام حقوقها وسلامتها.